زوايا ودوائر

سمير قصير: إنهم يقتلون الأحرار

قتلة سمير قصير معروفون. هؤلاء الذين يقتلون الأحرار، واللبنانيون جميعا يشيرون بأصابع الاتهام صوبهم. ولن ينفعهم ان يصدروا بيانات نفي ليقولوا انهم لم يكونوا ينزعجون من كتابات الشهيد الذي قضى البارحة على طريق الاستقلال والسيادة وحرية الانسان وكرامته. فلقد كان سمير عدوا لدودا لكل ما يمت بصلة الى أنظمة الاستبداد والقتل والدم. أنظمة مارست الارهاب طويلا، ولا تزال، وسيلة من أجل كسر ارادة الانسان العربي وجعله يفقد القدرة على الممانعة ليخلص الى استجداء لقمة العيش في حدودها الدنيا، والحق في العيش البيولوجي دون سواه.

نظام الارهاب الذي قتل سمير قصير هو نفسه الذي قتل كوكبة من الصحافيين الكبار أمثال سليم اللوزي الذي ذوبوا يده التي يكتب بها في الاسيد ليكون عبرة لبقية الصحافيين في لبنان والعالم العربي. مثله في ذلك مثل رياض طه الذي دبروا له مكيدة عشائرية قاتلة ليسقط ضحية الصراعات العربية – العربية وغير العربية التي حولت لبنان مختبرا للقتل والقتلة والارهاب والارهابيين.

لقد شكل سمير لنا في "النهار" مثالا فارقا ومضيئا في ما يمكن ان يكونه الانسان المتعدد الموهبة والدور، فكان الصحافي والكاتب، والمؤرخ، والأديب، والاستاذ الجامعي، والمناضل في حركات تحررية عابرة للطوائف، والمثقف اللبناني العربي والاوروبي الذي لم يتوقف يوما عن الدفاع عن الحريات العامة والاصلاح والمواطنية. كنا نرى في سمير هذه الحال الناقدة الجاهزة دوما للانقضاض على قضية عادلة والامساك بها لحمايتها والدفاع عنها في وجه الطغيان والطواغيت في عالمنا العربي.

كان سمير صعب المراس، لكنه كان سهل الاقناع عندما تكون القضية عادلة. وهل من قضية اكثر عدالة من حرية وطنه، وحرية فلسطين، وحرية الانسان العربي بدءا من أقربهم الينا؟ وكان يعتقد بأن الانظمة الاستبدادية في عالمنا العربي لصيقة بعضها ببعض، وان ديموقراطيات مأزومة مثل لبنان لا يمكن ان تتعايش والانظمة الاستبدادية في جوارها. لذا كان لا بد من أجل ان يتحرر اللبناني ان يتحرر السوري والعراقي والفلسطيني ليصنعوا معا مستقبلا مشرقا في هذا الشرق الدموي.

بالامس قتل الارهابيون سمير قصير، بعدما قتلوا رفيق الحريري، وحاولوا قتل مروان حماده. واليوم كل صحافي حر، وكل مثقف حر، وكل مناضل حر هو عرضة الى ارهاب هؤلاء الارهابيين الذين يجب ان نواجههم بدفاعنا المستميت عن الحرية، وأهمها حرية الفكر.

لقد رفعنا أقلامنا في ساحة الحرية، وتحت ظلال صورة سمير قصير "شهيد انتفاضة الاستقلال"، لنقول للقتلة اننا لن نتوقف عن ملاحقتكم بهذه الاقلام، ووقفنا ساعة صمت لنقول للقتلة ايضا اننا لن نتوقف عن ملاحقتكم بالكلمة.

سمير قصير سوف تفتقدك كثيرا عنصرا يحيي المناقشات في سبيل صحافة افضل، وحرية أكثر رسوخا، وابداعا اكثر اشراقا. ولن أنسى يوم كنا معا نفكر في ما يمكن ان نفعله ردا على التصويت على التمديد اللاأخلاقي في الثالث من ايلول 2004، ولعلك كنت يومها من السباقين الى ابتكار فكرة لائحة الشرف التي رفضت الذل.

سمير قصير لن نبكيك. نعاهدك فحسب

علي حماده

تحليل اخباري

بعدما نجحوا في فرض إجراء الانتخابات على أساس قانون الـ2000

حلفاء سوريا يستفيدون من الشرذمة لضرب المعارضة

مرحلة انتقال لبنان من سلطة حالية الى سلطة بديلة ومن وضع الى وضع آخر تجعل مرحلة هذا الانتقال محفوفة بالمخاطر التي بدأت بمحاولة اغتيال النائب مروان حماده ثم باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، وأخيرا وليس آخرا باغتيال الزميل سمير قصير.

يقول النائب الدكتور غطاس خوري في حديث له تعليقا على الوضع السائد في الساحة السياسية ان هناك فراغا ناشئا عن انسحاب القوات السورية من لبنان وادارة شؤون الدولة الامر الذي خلق تعقيدات في الوضع السياسي وتهافتا على ملء الفراغ بواسطة قوى متجددة او قديمة، وان القوى التي شاركت في 14 آذار أصبحت اليوم متنافرة وتقوم معارك انتخابية فيما بينها في أكثر من منطقة وهذا التنافر أعاد إحياء رموز السلطة عبر دخولها في التحالفات القائمة وعبر اعادة احيائها مع حصول هذا التنافر. لذلك يرى ان على اللبنانيين ان يعوا دقة المرحلة وخطورتها، ويدركوا ان بناء المؤسسات الديموقراطية مسألة معقدة، لذا ينبغي ايجاد قواسم مشتركة بين جميع الفئات والمذاهب للتوصل الى تأسيس وطن المستقبل.

وترى اوساط سياسية من جهتها ان نجاح الايدي الخفية والظاهرة في تفتيت المعارضة وشرذمتها مستفيدة من عناصر الخلاف التي تظهر في تركيب اللوائح الانتخابية، قد تعيد صورة الوضع السياسي في مجلس النواب المقبل كما هي في المجلس الحالي، خصوصا اذا ما ظلت المعارضة داخل المجلس مشرذمة كما هي الآن قبل دخولها اليه، وهذا من شأنه ان يجعل رموز السلطة، وقد أحياها تنافر قوى 14 آذار وتحالف بعض المعارضة معها، تشكل قوة نيابية مانعة ومعرقلة داخل مجلس النواب المقبل لما تقرره الاكثرية المعارضة فيما اذا توحدت لتكوين هذه الاكثرية وتجعل الحكومة العتيدة تتألف منها لكي تباشر اتخاذ قرارات التغيير على كل المستويات، وان تتقدم هي بمشروع تعديل الدستور لجهة اختصار ولاية رئيس الجمهورية لانها تكون تملك أكثرية الثلثين ولا تملك الاقلية الموالية الثلث المعطل، أو أنه اذا تقدم النواب باقتراح التعديل فإن حكومة كهذه توافق عليه وتضع مشروعا به وتطرحه على المجلس. كما ان حكومة كهذه لا تستجيب طلب رئيس الجمهورية حل المجلس اذا أصرت الاكثرية النيابية المطلوبة على وجوب التعديل.

أما اذا ظلت المعارضة متفرقة داخل مجلس النواب المقبل كما هي متفرقة الآن، فلن تكون فاعلة داخل الحكومة العتيدة لإحداث التغيير المطلوب، ولا حتى داخل مجلس النواب، الامر الذي قد يبقي الوضع على ما هو حاليا، بل تصبح رموز السلطة المنتعشة بوجود معارضة ضعيفة او مشتتة، قادرة حتى بواسطة بقايا الاجهزة اللبنانية – السورية، على اصطياد المعارضين الواحد تلو الآخر بشتى الوسائل قبل ان يتم انتهاء دورها بتكوين أجهزة جديدة تابعة لسلطة جديدة بديلة من السلطة الحالية، وهي سلطة سيكون من المتعذر على المعارضة اقامتها اذا لم تتوحد.

وتضيف الاوساط نفسها ان بعض رموز السلطة ومعها بعض حلفاء سوريا نجحوا في فرض اجراء الانتخابات النيابية على أساس قانون الـ2000 وذلك بتخيير المعارضة والمجتمع الدولي بين اجراء الانتخابات في مواعيدها على أساس هذا القانون او تعطيل اجرائها اذا ما جرت على أساس قانون 1960. وقد اختار المجتمع الدولي اجراءها في مواعيدها معتبرا ذلك أهم من القانون، الذي قد يؤجل الجدل والسجال الدائرين حوله مواعيد اجرائها. وانقسمت المعارضة بين مصرّ على اجراء الانتخابات على اساس قانون 1960 وقابل، وان مكرها، بإجرائها على أساس قانون الـ2000 متجاوبا مع الموقف الدولي. وقيل ان التفجيرات التي حصلت في عدد من المناطق في بيروت والجبل كانت بمثابة تحذير لمن يصرون على اجراء الانتخابات وفقا لقانون 1960، وتعريض اجرائها للتأجيل اذا لم يعتمد قانون الـ2000.

وهكذا تكون رموز السلطة ومن بقي من حلفاء سوريا قد نجحوا في فرض اجراء الانتخابات على أساس قانون الـ2000 كما نجحوا في تفكيك المعارضة من خلال إحداث خلاف على تركيب اللوائح، بحيث يحولون بذلك دون وصول كتلة نيابية معارضة وكبيرة ومتماسكة الى مجلس النواب يكون لها كلمتها في انتخاب رئيس الجمهورية، وفي انتخاب رئيس المجلس وفي تسمية رئيس الحكومة وبالتالي اعطاء شكل معين لتشكيل الحكومة بحيث يكون للمعارضة اكثرية وزارية فيها كي تستطيع ان تتخذ القرارات التي تتطلبها حركة التغيير الشامل.

لذلك، فإن رموز السلطة ومن معها من حلفاء سوريا ينامون الآن على حرير بعد تفرّق المعارضة وتشرذمها بفعل الانتخابات، خصوصا بعدما نجحوا في دخول اللوائح التي شكلها العماد ميشال عون تمهيدا لاعادة تنظيم صفوفهم.

ان هذا جعل البطريرك صفير يدعو الى وحدة الصف والى تضامن مسيحي – اسلامي لمواجهة دقة المرحلة وخطورتها وان يكون هناك أم للصبي. لبنان تمنع قسمته وتفتيته، وأن يكون كل زعيم أبا يوفق بين ابنائه وليس أخا يختلف مع اخوته على القسمة...

والسؤال الذي يبقى مطروحا ولا جواب عنه في انتظار نتائج الانتخابات هو: هل تعود الكتل الموالية والحليفة لسوريا بحجمها الى مجلس النواب المقبل، لتحول دون تمكين المعارضة من تحقيق أهدافها في التغيير واقامة السلطة البديلة، وذلك بجعلها تدخل الى المجلس كتلا متفرقة اذا فازت بأكثرية المقاعد النيابية، أو أقلية تجمعها كتلة واحدة ولكن لا تأثير لها في مجرى الامور، كما هو حالها في مجلس النواب الحالي.

اميل خوري

لحود وميليس عرضا آلية تدرج اغتيال قصير في القرار 1595

كتب خليل فليحان:

ينطلق رئيس لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الرئيس رفيق الحريري ديتليف ميليس من معلومات مهمة تبلغها اثناء وجوده في نيويورك وفي لقاءات عقدها مع الامين العام للامم المتحدة كوفي انان والمندوبين الاميركي والفرنسي لدى المنظمة الدولية ابرزها انه في الساعة 12:55 ظهر 14 شباط 2005 سجّل مركز الارصاد في الجامعة الاميركية في بيروت حدوث هزة تبيّن ان سببها الانفجار الضخم الذي استهدف موكب الحريري. وتسجيل المرصد الهزة يعني حدوث تحرك في باطن الارض وليس على سطحها وان الاستنتاج يقود الى أن التفخيخ حصل تحت الارض.

وتوقع ميليس ايجاد مركز له يضم مكاتب عدة ليستقر فيه مع الفريق الذي سيعاونه لانه يستحيل اجراء تحقيقات مع مسؤولين او مشتبه فيهم في فندق مليء بالنزلاء وان المكاتب قد تكون ايضا بعيدة عن بيروت، مع الاشارة ان سكنهم سيكون في ثكنة الوروار لتدريب قوى الامن الداخلي.

ولدى توافر ذلك وتوقيع اتفاق التفاهم بين لبنان والامم المتحدة لتحديد اطار عمل اللجنة استنادا الى ما ورد في قرار مجلس الامن 1595 واحترام القوانين اللبنانية المرعية الاجراء سيبلغ ميليس عن موعد، بدء تحقيقاته رسميا علما انه منذ وصوله الى بيروت في 26 ايار الماضي، انتقل على الفور من المطار الى مكان الحادث حيث عاين المكان واطلع من قاضي التحقيق الياس عيد على بعض المعلومات المتوافرة عن عملية التفجير. ولم يخف المدعي العام في برلين اهمية الدعم الذي يلقاه من المسؤولين الذين يلتقيهم ويعتبر ذلك بمثابة قوة دفع لمهمته والحوافز عديدة بالنسبة اليه:

1 – الجريمة عمل ارهابي وهو فخور بتكليفه من مجلس الامن بمساعدة السلطات اللبنانية المختصة على كشف الفاعلين.

2 – معرفته الشخصية بالرئيس رفيق الحريري منذ عام 1991 عندما زار بيروت ونقله الفلسطيني يوسف الشريدي الذي كان موقوفا في سجن لبناني بتهمة الاشتراك مع اربعة ليبيين بتفجير المقهى الليلي "لا بيل" في برلين.

وأبدى ميليس ارتياحه الى التسهيلات التي بدأ يلمسها ولفصل العميد جوزف الحجل من قوى الامن الداخلي للعمل معه، لان الحجل يتقن اللغة الالمانية وسبق ان تعاون مع ميليس عندما قصد بيروت لجلب الشريدي.

ونقل عن ميليس انه استفسر عن حادث اغتيال الزميل سمير قصير وتريث في الرد على ما عرضه رئيس الجمهورية اميل لحود عليه ان "تتابع لجنة التحقيق الدولية التحقيقات في جريمة الاغتيال التي حصلت امس (اول من امس) واستهدفت الصحافي سمير قصير ولا سيما انها تندرج في اطار مخطط واضح يهدف الى اعادة البلاد الى اجواء الذعر والخوف التي سادت اثر اغتيال الحريري.. وسبب التريث ان ذلك لا يدخل في نطاق مهمته، إلا ان الرئيس لحود اكد له ان الحكومة ستبحث مع الامم المتحدة في "الالية التي يمكن ان تعتمد وصولا الى تمكين اللجنة الدولية من مواكبة التحقيقات" في جريمة قصير. ويقول ديبلوماسيون ملمون بالقانون الدولي وقرارات مجلس الامن انه لتكليف ميليس مهمة متابعة التحقيقات في اغتيال قصير على المجلس ان يصدر قرارا مستقلا عن القرار 1595 الذي كان صدر في 7 نيسان، لكن هناك امكانا لآلية تعتمد تسهيلا لذلك استنادا الى ما ورد في الفقرة الثالثة من ديباجة القرار 1595، اذ ورد فيها بالاضافة الى إدانة المجلس عملية التفجير التي استهدفت الحريري عبارة "يدين المجلس ما اعقبها من اعتداءات في لبنان" في اشارة الى التفجيرات التي وقعت في الجديدة وجونيه وبرمانا وسواها. واستنادا الى ما ادرجه الرئيس لحود من ان اغتيال قصير يقع ضمن المسلسل الارهابي الذي يضرب البلاد، وبما ان المجلس كما ورد في ديباجة القرار 1595 متمسك بـ"الاحترام الصارم لسيادة لبنان وسلامته الاقليمية ووحدته واستقلاله السياسي ومدرك لـ"الفترة الصعبة والحساسة التي يجتازها لبنان فيجدر به الا يمانع في ايجاد "آلية" يكلف بموجبها ميليس متابعة التحقيقات في اغتيال سمير قصير.

أوساط بعبدا قبل يومين من الدعوة الى الاعتصام أمام القصر الجمهوري

لحود لن يقف مكتوفاً في مواجهة حملة تسعى إلى تقويض مقوّمات الدولة وإثارة الفوضى السياسية والأمنية

كتبت هدى شديد:

من تعود رؤية رئيس الجمهورية اميل لحود طوال السنوات الست من ولايته السابقة وهو الذي اراد دائما ان تعكس ملامحه تفاؤله بمستقبل زاهر، لا بد انه فوجئ، ولم يفاجأ بقسمات وجهه الممتعض والشاحب، لدى زيارته مقر نقابة الصحافة اول من امس معزيا ومنددا باغتيال الصحافي والكاتب سمير قصير، هذا العمل الارهابي الذي يضاف الى سلسلة جرائم، تغتال ولايته الممددة بالقساوة نفسها التي اغتيل بها شهداؤها. ومن يعرفه عن كثب يدرك انه لن يتراجع امام الاتهامات التي تنهال عليه، وانه سيظل يواجه وقد اقسم اليمين للحفاظ على الدولة ومقوماتها ولن يتركها عرضة للانهيار في لحظة سياسية لا ترحم، لا داخليا ولا خارجيا". اما كيف سيقابل الدعوة التي وجهت الى الاعتصام عند مدخل القصر الجمهوري بعد ظهر الاثنين المقبل، فان اي حديث او اشارة الى ذلك لم يعلن في بعبدا، ولكن من يقيم مع الرئيس في الداخل، لا يتوقع الا مواكبة امنية هادئة تحفظ لسيد القصر، كما للمعتصمين امنهم، ومبادلة تحركهم الحضاري والسلمي بالمثل.

اوساط لحود التي تواكبه في يومياته، وتشاركه في مواجهته منذ وقوع حادث اغتيال الرئيس رفيق الحريري، رأت ان الاتهامات التي توجه اليه سياسية لا تستند الى اي دليل حسي او اي حجة مقنعة، انما تندرج في اطار المناخ السياسي الذي نشأ بعد استشهاد الحريري، والذي اتخذ منحى تصاعديا مع اقتراب الانتخابات النيابية، الى درجة ان الحادث استغل مادة سياسية وانتخابية، وليس ادل على ذلك، من سيل الاتهامات التي وجهت الى رئيس الجمهورية، بعد ثوان على استشهاد الصحافي قصير، وحتى قبل ان يتسلم احد التحقيق او حتى معاينة مسرح الجريمة. وهذا ما يدل على ان المقصود هو استغلال اي حادث يقع في البلاد لالصاق التهمة بلحود، وكأن لرئيس الدولة اجهزته الخاصة او امنه الخاص، علما ان الحكومة هي التي تتولى مسؤولية الامن من خلال وزارة الداخلية التي تشرف على الاجهزة الامنية.

واذ تربط الاوساط تزايد وتيرة الاتهامات في وجه رئيس الجمهورية باقتراب موعد الانتخابات، وخصوصا في جبل لبنان، حيث للانتخابات وضع خاص وحيثية تختلف عنها في بقية المناطق، فهي تتحدث عن حرص رئيس الجمهورية في المقابل، على وضع المسألة في اطارها الصحيح من خلال مبادرته الى اتخاذ سلسلة خطوات، ليقينه بأن ثمة جهات تريد ان تلقي عليه مسؤولية ما جرى لاعتبارات سياسية. وفي هذا الاطار، كانت زيارته لمقر نقابة الصحافة لتأكيد تضامنه مع الجسم الاعلامي، وطلبه اتخاذ اجراءات امنية لحماية المؤسسات الاعلامية، وقد لاحظ ان ثمة مخططا يستهدف لبنان بأمنه واستقراره وسيادته وحضوره الدولي، منذ محاولة اغتيال النائب مروان حماده، واغتيال الحريري والنائب باسل فليحان ورفاقهما، وصولا الى اغتيال قصير، مرورا بسلسلة الانفجارات التي توزعت بين المتن منطقة الرئيس لحود، وجونية المنطقة التي يقيم فيها البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير وتحظى برعايته. وصحيح ان انفجارات المتن وكسروان اوقعت ضحايا واضرارا وزرعت رعبا، لكن لاغتيال قصير بعدا آخر، في رأي اوساط لحود، وقد رأوا ان المخططين انما ارادوا ان تتجاوز ردود الفعل الداخل اللبناني الى الخارج، فاختار الفاعلون شخصية اعلامية لها حضورها العربي والدولي وعلاقاتها مع المؤسسات الاعلامية الدولية، فضلاً عن حيازته الجنسية الفرنسية الى الجنسية اللبنانية، مما يعطي للجريمة بعداً دولياً من شأنه وضع لبنان مجدداً على لائحة الدول المضطربة أمنياً، بعدما كان الاستقرار قد شق طريقه نسبياً الى الربوع اللبنانية بعد اغتيال الحريري.

والخطوة الثانية التي بادر اليها لحود كانت دعوته مجلس الوزراء الى عقد جلسة استثنائية بعد ساعات من اغتيال قصير طلب فيها احالة الجريمة على المجلس العدلي، وتقرر التفويض الى وزير العدل الاستعانة بخبرات محلية ودولية لكشف ملابسات الجريمة. كما انه ذهب أبعد بطلبه ان تتولى لجنة التحقيق الدولية، المكلفة التحقيق في اغتيال الحريري، التحقيق في اغتيال قصير، مع علمه ان هذه المسألة تتطلب قراراً من الامم المتحدة على غرار القرار 1595، وهو بحث في هذه المسألة مع رئيس اللجنة القاضي ديتليف ميليس أمس وتشاورا في الآلية التي يمكن ان تعتمد لذلك، بالتنسيق مع الامم المتحدة.

وفي الاطار نفسه، أشارت الاوساط الى نية لحود طلب اتخاذ مزيد من الاجراءات للاسراع في كشف ملابسات اغتيال قصير، وهو أبدى تجاوبه مع الاجراءات التي قرر وزير الداخلية اتخاذها في وزارته اداريا ومسلكياً، حتى وان تكن لديه بعض الملاحظات عليها، وذلك لئلا يتهم بعرقلة اعادة تنظيم الاجهزة الامنية التي تغير قادتها اما بالاستقالة او بالوضع في التصرف.

وقالت الاوساط ان لحود لن يرضى ان يستهدف صحافي، اي صحافي ولو معارضاً، بأي أذى، والايحاء أن للدولة مسؤولية في ذلك، وخصوصا ان بعض اركان المعارضة قد تجاوز الحدود المعقولة والمقبولة في مثل هذه الحالات، وباتت ردوده الانفعالية تصيب كيان الدولة وهيبتها، من خلال استهداف رمزها، رئيس الجمهورية. ولاحظت ان الاسلوب الذي يعتمده بعض المعارضة انما يندرج في سياق "عنزة ولو طارت" وهذا يعني انه مهما فعلت الدولة، واتخذت من اجراءات ومواقف، فإن الاتهامات ستظل تنهال عليها، لأنها الحلقة الأضعف في سلسلة الحلقات المطلوب كسرها، للقضاء على مقومات الدولة واثارة الفوضى الامنية والسياسية.

وأكدت ان رئيس الجمهورية لن يبقى مكتوفا حيال تمادي البعض في افتراءاته، وانه عازم على ممارسة حقه في انقاذ الوطن من المؤامرة التي تتعرض البلاد لفصل جديد من فصولها خلف ستار الانتخابات النيابية والتحالفات التي ترافقها، وبعضها مزيج غير متناسق وغريب ومثير للجدل. وهو عندما أشار في نقابة الصحافة أول من أمس، الى ان "ضميره مرتاح" وانه لن يرد على الاتهامات لئلا يصب الزيت على النار، اراد ان يوجّه الى متهميه دعوة للكف عن المضي في حملاتهم رأفة بالوطن وبوحدة ابنائه.

وفي اعتقاد هذه الاوساط، فإن شيئاً لن يثني لحود عن تحمل مسؤولياته كاملة، لحماية الدولة وتحصين مقوماتها او منع الاختراقات التي تهدد وحدة لبنان وسيادته، بهدف اضعافه لامرار مخطط التوطين الذي بدأت تلوح ملامحه من جديد، من خلال بعض المواقف الداخلية التي تتناغم مع تحركات دولية عموماً، وأميركية خصوصاً. وحذرت الاوساط من استغلال دم الشهيد سمير قصير، بعدما استغل دم الشهيد الرئيس الحريري ورفاقه، ومحاولة الانتقال بردود الفعل على الجريمتين من مكان الى آخر، لان المضي في هذه السياسة وبخلفياتها الانتخابية ستكون له مضاعفات تظهر في صناديق الاقتراع في المراحل الثلاث المتبقية من الانتخابات.

الأحرار: خوض الانتخابات على أساس الأداء والانفتاح

عقد المجلس الأعلى للحزب اجتماعه الاسبوعي في مقره أمس، برئاسة رئيس الحزب دوري شمعون، واصدر بيانا جاء فيه:

"1 – استهللنا الاجتماع بالوقوف دقيقة صمت لراحة نفس شهيد الصحافة والفكر والحرية والسيادة والديموقراطية الدكتور سمير قصير الذي اغتاله الارهاب المتنقل بأدواته الضاربة عرض الحائط الحياة الانسانية والقوانين والشرائع اللبنانية والدولية. ونؤكد ان اللبنانيين المتابعين مسيرة الشهيد الغالي الصحافية ونضاله الوطني اصدروا حكمهم على بقايا النظام الأمني السوري – اللبناني الهارب الى الأمام، وهم يطالبون بالاجهاز عليها مناشدين الامين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي التعجيل في ضم ملف اغتيال سمير قصير الى نطاق عمل لجنة التحقيق الدولية المولجة كشف جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه.

قرّر حزب الوطنيين الاحرار خوض الانتخابات على اساس مبادئنا التي تحكم عملنا واداءنا منذ قيام الحزب، والانفتاح على من يشاركوننا اقتناعاتنا والذين سبق لنا ان اجتمعنا معهم في اطار انتفاضة الاستقلال للتحرر من الميمنة والوصاية.

2 – تابعنا مجريات الاستحقاق الانتخابي بما في ذلك تعثر بعض التحالفات الطبيعية وما يرافقها من محاولات توفيقية يقوم بها بصدق عدد من المخلصين. وفي هذا المجال نؤكد مجددا قرارنا خوض الانتخابات على أساس مبادئنا التي تحكم عملنا واداءنا منذ قيام الحزب والتي ترتبط صدقيتنا بمدى التزامها. كما نؤكد انفتاحنا على من يشاركوننا اقتناعاتنا وأهدافنا والذين سبق لنا ان اجتمعنا معهم في اطار انتفاضة الاستقلال للتحرر من الهيمنة والوصاية، ولاستعادة مقومات الوطن وفي مقدمها سيادته واستقلاله وقراره الحر، في ظل عيش مشترك يظل شرط وجود لبنان وبقائه ووحدة وطنية تظل في طليعة مقدساتنا.

3 – نتوجه الى المحازبين والأصدقاء والشمعونيين المخلصين ونطالبهم بمضاعفة الجهود في الفترة المتبقية للانتخابات ورفع درجة الجهوز لدعم مرشحي الحزب بكل الوسائل صونا للتضحيات التي بذلت للدفاع عن الثوابت اللبنانية. ونهيب بكل واحد منهم التعاطي مع الاستحقاق بمنطق المرشح المعني مباشرة، لتظهير صورة التضامن والالتزام. كما نتمنى على الناخبين الكرام الوقوف الى جانبنا احقاقا للحق ودفاعا عن المبادئ والقيم، وشهادة للأخلاق والصدقية ولإعلاء شأن الديموقراطية".

استقبل ممثل أنان في الجنوب

حمود: الخروق استفزازات خطيرة
بيدرسن: على الجانبين ضبط النفس

عد وزير الخارجية والمغتربين محمود حمود الخروق الجوية الاسرائيلية المستمرة للأجواء اللبنانية "استفزازاً يجب التنبّه الى خطره"، مشددا على أهمية ايراد هذه الانتهاكات في تقرير الأمين العام للامم المتحدة كوفي أنان الى مجلس الأمن الدولي مع اقتراب موعد التجديد للقوة الدولية العاملة في جنوب لبنان.

وأشار لدى استقباله الممثل الشخصي لأنان في جنوب لبنان غير بيدرسن أمس في قصر بسترس، الى "أن اسرائيل هي التي اعترفت لمجلس الأمن بأنها أطلقت صاروخاً في اتجاه الاراضي اللبنانية بطريق الخطأ في أيار الماضي خلال التوتر المحدود الذي حصل على الحدود".

ووصف بيدرسن الاجتماع بأنه "جيد جداً"، وأوضح ان المحادثات "تناولت اضافة الى الوضع في الجنوب، الانتخابات والجريمة المفجعة التي وقعت (أول من أمس"، في اشارة الى اغتيال الزميل سمير قصير. وأضاف: "لقد قدمت تعازيّ، وكرّرت رسالة الأمين العام حول تلك الجريمة الموجهة الى الشعب اللبناني. وقال: "تناولنا الوضع في الجنوب وأهمية الحفاظ على الهدوء فيه وكرّرت له ان الأمين العام يطالب الجانبين اللبناني والاسرائيلي بالحفاظ على الهدوء في الجنوب وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وسئل هل نقل الى أنان المطالبة بتحقيق دولي في اغتيال قصير، فأجاب: "لم أنقل كما أشرت، سوى رسالة وجهها السيد أنان حول الجريمة الشائنة لاغتيال قصير. ويجب متابعة التحقيق وذلك خلال ولاية مجلس الأمن وهذا يقرّره المجلس".

وهل من رسالة الى لبنان متصلة بجنوبه أجاب: "كان اللقاء جيداً جداً حول الوضع في الجنوب، وتناولنا التطورات الاخيرة التي حصلت فيه واتفقنا على أهمية ابقاء الوضع في جنوب لبنان هادئاً".

القضاء الفرنسي معني باغتيال قصير إذا تقدّمت عائلته بشكوى

باريس – من بيار عطاالله:

اعلنت اوساط قضائية في العاصمة الفرنسية ان القانون الفرنسي معني بقضية اغتيال الصحافي الشهيد سمير قصير لانه يحمل الجنسية الفرنسية، وذلك استنادا الى المادة 113 – 7 من قانون العقوبات الفرنسي التي حددت حرفيا ان: "القانون الفرنسي يعاقب بالسجن ويطبق على كل جناية او جنحة ارتكبت بحق كل شخص يحمل الجنسية الفرنسية خارج الاراضي الفرنسية".

واكد القاضي الفرنسي من اصل لبناني دريد بشراوي انه اذا لم تتحرك النيابة العامة في فرنسا من تلقائها لاجراء دعوى الحق العام ضد مجهول فمن حق اهل الضحية حصرا اي ارملته واولاده التقدم بشكوى بصفة مستعجلة امام محاكم باريس، لان الجريمة وقعت خارج الاراضي الفرنسية ولان باريس هي العاصمة الفرنسية ومركز القرار. وعلى ذوي الضحية تحديدا التقدم بالشكوى امام قاضي التحقيق الاول في محكمة الدرجة الاولى في باريس، والقضاء الفرنسي ملزم عندها التحقيق اما بواسطة الانتربول او بواسطة mandat international اي تفويض دولي، علما ان لا اتفاق قضائيا بين فرنسا ولبنان، واذا تمكنت السلطات القضائية المعنية من كشف القتلة فيمكن فرنسا ان تطلب استرداده لمحاكمته امام القضاء الفرنسي.

اما في حال توافر معلومات امنية معينة عن جريمة اغتيال قصير فقال بشراوي: "اذا توصلت اجهزة الامن والاستخبارات الفرنسية الى معلومات معينة في هذه الجريمة فعليها احالتها على قاضي التحقيق الذي قد يكلف هذه القضية، علما ان اي معلومة امنية او تقرير استخباراتي في فرنسا يحتاج الى اثباتات ولا يمكن بناء المحاكمات الجزائية الا على اثباتات حسية وبينة".

الاوساط القضائية ضمت صوتها الى منظمة "مراسلون بلا حدود" التي طلبت اول من امس من لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الرئيس رفيق الحريري التعامل مع اغتيال الزميل سمير قصير ورجحت انه من المنطقي ضم ملف اغتيال قصير الى ملف اغتيال الحريري ومحاولة اغتيال النائب مروان حماده نظرا الى الترابط بينهما "فالثلاثة من المعارضين لسوريا في لبنان"، لكنها اعتبرت ان المسألة تحتاج الى قرار من مجلس الامن وفي هذا المجال قد يؤدي الموقف الفرنسي دورا اساسيا في تفعيل هذه القضية استنادا الى ان النائب حماده يحمل الجنسية الفرنسية أسوة بالزميل قصير.

ورأى القاضي بشراوي ان موقف الاستنكار الصادر عن امين عام الامم المتحدة كوفي انان لا صفة قانونية له ولا يلزم لجنة التحقيق الدولية الموجودة في بيروت، لكنه قد يشكل اضاءة لها على هذه الجريمة. لذلك فان المسألة تحتاج الى بذل جهد من المعارضة اللبنانية، لاقناع المراجع الدولية وحثها على التحرك خصوصا ان تفعيل القضية على مستوى الامم المتحدة مسألة صعبة جدا على نقيض التحرك الفرنسي.

واضاف: "يمكن اعتبار ان جريمة اغتيال قصير تتجاوز مسألة الارهاب الفردي الى جريمة دولية اذا جرى تقويمها من زاوية كتاباته في الشأن السوري والمنطقة وعند ذلك يمكن القرار السياسي الدولي ان يدفع في اتجاه اعتبارها جريمة تمس الامن والسلام الدوليين. كما يمكن اعتبار قضية قصير جريمة ضد الانسانية اذا ربطت بملف التفجيرات الاخيرة واغتيال الرئيس الحريري ومحاولة اغتيال حماده، وعند ذلك يمكن احالتها على المحكمة الجنائية الدولية باعتبار انها جريمة ضد الانسانية".

أبي نصر: لقاء البريستول انحرف عن أهدافه

استنكر النائب نعمة الله ابي نصر القفز فوق دماء الشهيد سمير قصير للانقضاض على الموقف الوطني للعماد ميشال عون الرافض بازارات المقاعد"، مشيراً الى ان هذه الجريمة "شكلت فصلاً جديداً من مسلسل محاولات اغتيال لبنان وحريته والامل فيه وزعزعة الامن لاظهار اللبنانيين عاجزين عن ادارة شؤونهم".

اصدر ابي نصر امس بياناً تحدث فيه عن "الحيتان التي استباحت المال العام. انهم انفسهم الذين هربوا من مناقشة اقتراح قانون العفو عن الدكتور سمير جعجع عندما دقت ساعة الحقيقة خلال الجلسة الاشتراعية اليتيمة، وذلك بصمتهم ومناوراتهم، هم وامثالهم الذين شاركوا في حل القوات اللبنانية، واعتقال قائدها الدكتور سمير جعجع. هم انفسهم الذين ساهموا في تعويم قانون انتخاب عام 2000 للمحافظة على كراسيهم ومواقعهم، وهم انفسهم الذين تظاهروا بتبني اقتراح قانون اعتماد القضاء دائرة انتخابية ارضاء لتوجهات سيد بكركي وعملوا في الخفاء على تفشيله".

وقال: "ان بيان لقاء البريستول يعكس حقيقة نيات اصحابه ممن يحاولون اليوم محاصرة العماد عون وعزله ونفيه داخلياً، بعدما كانوا وامثالهم مشاركين في نفيه الجائر الى الخارج وبعدما فشلوا في عرقلة عودته من باريس مع السلطات الفرنسية، لان عودته شكلت تمديداً لكراسيهم وعروشهم المبنية على حساب تضحيات الناس الشرفاء طوال 15 عاما، وفي مقدمهم شباب التيار الوطني الحر وشباب القوات اللبنانية الذين شكلوا اخيراً العصب الاساسي لانتفاضة الاستقلال وما زالوا، ولأن عودته كذلك ستؤدي الى مساءلتهم ومحاسبتهم ومحاكمتهم من اجل عودة المال العام لاصحابه. مؤسف ان يكون نادي البريستول بدأ ينحرف عن اهدافه الاساسية، فيلغي بذلك نفسه بنفسه، وقد فشلت محاولاته اللحاق بالاحداث خوفاً من نتائج انتخابات سوف لن تأتي لمصلحة بعض رموزه".

بدك تعرف حركة الطيران والمرفأ؟
an-nahar
1 4 3 3
1+6
هو دليلك
النهار